



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# حكومة السودان (ملفات معقدة، وقضايا عالقة مع تركيا)

فراس إلباس



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## حكومة السودان (ملفات معقدة، وقضايا عالقة مع تركيا)

### فراس إلياس \*

جاءت عملية تشكيل حكومة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني؛ لتمثّل -بدورها- محطةً جديدةً من محطات العلاقة بين العراق وتركيا، التي شهدت -ومنذ عملية التغيير في العراق عام 2003- حالة عدم استقرار سياسي وأمني، ممّا انعكس بدوره على مجمل العلاقات بين البلدين، إذ ستجد حكومة السودان نفسها مضطرة للتعامل مع عديد من الملفات التي فشلت الحكومات العراقية المتعاقبة في حلها مع الجانب التركي، ومن أبرزها ملفات المياه والأمن، ومع أنّ الفشل العراقي في الوصول لنتائج حاسمة مع تركيا في هذه الملفات نابعٌ بالأساس من حالة عدم الاستقرار السياسي التي تمر بها البلاد، إلا أنّ الإصرار التركي من جهة أخرى على عدم حلها، جعل العراق يواجه عقبات مهمة، وهو ما يعرض -بدوره- تساؤلاً مهماً يتمحور حول مدى قدرة حكومة السودان على حسم هذه الملفات العالقة مع الجانب التركي.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على التعاطي التركي مع تشكيل حكومة السودان، وأهم الملفات العالقة، والكيفية التي ستتعامل بها حكومة السودان مع تركيا، وانعكاس ذلك بالمجمل على مستقبل العلاقات العراقية التركية في المرحلة المقبلة.

### التعاطي التركي مع مسار تشكيل حكومة السودان

ممّا لا شكّ فيه أنّ تركيا -وكغيرها من القوى الإقليمية الأخرى المجاورة للعراق- لها مساحة نفوذ واضحة في الداخل العراقي، ويمكن تلمّس مساحة النفوذ بصورة واضحة في الدور الذي قامت به عبر الدفع بتحالف السيادة الذي يقوده رئيس مجلس النواب الحالي محمد الحلبوسي وخميس الخنجر، إلى جانب علاقاتها الطيبة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، للتوافق مع قوى الإطار التنسيقي، لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، وإنهاء حالة الانسداد السياسي التي مر بها العراق بعد الانتخابات المبكرة التي جرت في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

\* باحث.

إذ حاولت تركيا -وعبر تحركات سفيرها في العراق علي رضا كوناوي، إلى جانب الزيارات المتكررة لرئيس المخابرات التركية هاكان فيدان- الدخول بصورة مباشرة على خط تشكيل الحكومة العراقية، مدفوعة بحاجات داخلية ومخاوف خارجية من أن تؤدي استمرار حالة الانسداد السياسي التي مر بها العراق، إلى مزيدٍ من الاستنزاف العسكري، سواءً على مستوى المواجهة مع حزب العمال الكردستاني (PKK) في سنجار، أم على مستوى العمليات العسكرية التركية على الجانبين العراقي والسوري، إذ شهدت المواقع التي توجد فيها القوات التركية عديداً من الهجمات بالطائرات المسيرة وصواريخ (الكاتيوشا)، كما أنّ الهجوم الذي وقع في مصيف برخ التابع لمحافظة دهوك في إقليم كردستان في يوليو/ تموز الماضي، والذي راح ضحيته عديد من القتلى والجرحى، ممّا أدخل العلاقات بين البلدين في منعطف خطير.

أدى هذا الهجوم إلى تصاعد حالة السخط الشعبي العراقي من الدور الذي تقوم به تركيا في العراق، والأكثر من ذلك أدى هذا الهجوم إلى لجوء العراق لمجلس الأمن الدولي لإدانة القصف التركي، وتحميل تركيا مسؤولية الخسائر التي تعرّض لها العراق، ولم تتوقف الردود العراقية عند هذا الحد، بل برزت مطالبات شعبية لمقاطعة البضائع التركية، كما تعرضت القنصلية التركية في محافظة نينوى لهجمات صاروخية، إلى جانب مقرات عسكرية تركية في زليكان، وبامربي، وغيرها.

سبق هذا القرار الذي أصدرته المحكمة الاتحادية في فبراير/ شباط 2022، والقاضي بعدم دستورية قانون النفط والغاز في إقليم كردستان، الذي يتناول في جزءٍ منه التعاملات الغازية بين أربيل وأنقرة، إلى جانب انخفاض حجم التبادل التجاري بين البلدين بفعل الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد، ممّا جعل الداخل التركي يعاني من تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية، فاندلاع الأزمة الأوكرانية، واستمرار العقوبات الاقتصادية على إيران، زاد من اعتمادية الجانب التركي على التعاملات التجارية والطاقوية مع العراق، وهو ما راكم بدوره من التعقيدات التي شهدتها تركيا إزاء استمرار حالة الخلافات السياسية في العراق.

كل ذلك دفع تركيا للمراهنة على تشكيل حكومة جديدة تتمتع بصلاحيات كاملة، بصرف النظر عن طبيعة الاستحقاقات السياسية التي تفرزها الساحة العراقية، سواءً أكانت هذه الحكومة وفق المقاسات التركية أم لا، فالرؤية السياسية التركية كانت قائمة بالأساس على أنّ الدور الذي

تنهض به إيران والولايات المتحدة في العراق، يمكن أن يجعلها خارج دائرة التنافس الإقليمي، ومن ثمّ فهي كانت حريصة على البقاء ضمن لعبة التوازن، حتى وإن أذى ذلك إلى ترجيح كفة على حساب كفة أخرى، خصوصاً وأنّ التوازن في العراق متأثّر في جزء كبير منه ضمن توازن إقليمي في الشرق الأوسط.

فمع الساعات الأولى لنيل حكومة السودان الثقة من البرلمان العراقي، أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً قالت فيه: «نرحّب بتولي الحكومة العراقية الجديدة مهامها عن طريق الحصول بالتصويت على ثقة مجلس النواب، ونتمنى لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني التوفيق في هذه المهمة»، وجاء في البيان: «نعتقد أنّ الحكومة الجديدة ستتخذ خطوات لتلبية توقعات الشعب العراقي بنهج شامل وتعزيز السلام والاستقرار والازدهار في البلاد»، وأضاف أنّ «تركيا مستعدة كما في السابق لمواصلة تعاونها في كل المجالات مع الحكومة العراقية الجديدة على أساس احترام الحساسيات والمصالح المشتركة»<sup>1</sup>.

إجمالاً، فقد وازنَ التعاطي التركي مع عملية تشكيل حكومة السودان بين الحساسيات التركية إزاء الحالة العراقية، وبين حالة الصراع الأمريكي الإيراني في العراق، وما يمكن أن يؤديه هذان المتغيران من تداعيات خطيرة على مستقبل النفوذ التركي في الداخل العراقي، إذ تدرك تركيا أهمية وجود فاعل رسمي عراقي تتحاور معه حيال عديد من الملفات والقضايا، بصرف النظر عن موقفها من شخصية رئيس الوزراء، فهي ومع ترحيبها بتشكيل حكومة السودان، إلا أنّها ما زالت متخوفة من السياسات التي يمكن أن يعتمدها في المرحلة المقبلة، وعلى هذا الأساس قررت الدخول المبكر؛ لتجنّب أي تداعيات سلبية قد تطرأ على الخيارات التركية سياسياً، وأمنياً، واقتصادياً في العراق.

### أبرز الملفات المعروضة على طاولة حكومة السوداني

تبرز على طاولة حكومة السودان عديداً من الملفات المهمة على صعيد العلاقات مع تركيا، وذلك على النحو الآتي:

### وجود حزب العمال الكردستاني: شكّلت عملية تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال

1. تركيا ترحب بنيل حكومة السودان ثقة البرلمان العراقي، وكالة الأناضول، في 28 أكتوبر 2022.

<https://bit.ly/3iEoOQ5>

العراق، وتحديدًا في مقتربات سنجار، أحد أبرز المعقدات الأمنية في مسار العلاقات العراقية التركية قبل عام 2003، ومع توقيع مذكرات تفاهم أمني عديدة بين الجانبين، لوضع حدٍّ للتوغلات العسكرية التي يقوم بها عناصر الحزب على طرفي الحدود، إلا أنَّها لم تتمكَّن من وضع حدٍّ لنشاطات الحزب وتحركاته؛ بسبب الدور الإيراني الذي يقَدِّم الدعم اللوجستي والاستخباري للحزب، بالضد من تركيا والعراق، وفي مرحلة ما بعد تحرير سنجار من سيطرة تنظيم «داعش»، نجح الحزب بافتتاح عديد من القواعد العسكرية في جبال قنديل، وغارا، وباسيان، وأفشين، كما تمكَّن من إنشاء وجود جغرافي على طول الحدود العراقية السورية، والقيام -إلى جانب دوره العسكري- بعمليات تهريب وتجارة غير شرعيتين عابرتين للحدود.

يمتلك حزب العمال الكردستاني -إلى جانب انتشاره العسكري في شمال سنجار وغربها- أنفاقاً عسكرية تُقدَّر بحدود (120) نفقاً، بعضها يستخدم لتخزين السلاح، والمعدات العسكرية، وبعضها الآخر يستخدم لعبور المقاتلين، وتجارة المخدرات، إذ تقدر التقارير الاستخبارية أنَّ مجموع عناصر الحزب في سنجار، ومخمور، والكوير يراوح بحدود (5000) مقاتل ومقاتلة، من جنسيات متعددة، أبرزها تركية، وأرمنية، ويونانية، وسورية.

**الوجود العسكري التركي:** شكَّل افتتاح «قاعدة زليكان» التركية في أكتوبر 2014، في أطراف جبال ناحية بعشيقه «42 كلم شمال شرق محافظة نينوى»، أول وجود عسكري تركي صريح في شمال العراق، مع وجود نقط عسكرية تركية داخل الأراضي العراقية منذ تسعينيات القرن الماضي غير معلنة، إلا أنَّ هذه القاعدة شكَّلت نقطة شروع تركيا في تنويع صور وجودها داخل العراق، تحت ذريعة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني، وتشير تقارير استخبارية ميدانية إلى أنَّ هذه القاعدة تضمُّ ما يقرب من (1500) عنصر تركي «ضباط وجنود»، إلى جانب منظومات للقيادة والسيطرة، ومدارج هبوط طائرات مروحية، إلى جانب الدبابات، والعربات المدرعة، وأسلحة ثقيلة، ومنظومة اتصال لوجستي تربط عديداً من مناطق الانتشار التركي في شمال العراق عبر قيادة عمليات موحدة، وإلى جانب هذه القاعدة توجد هناك (12) قاعدة عسكرية تركية متعددة المهام في محيط سنجار، وقواعد استخبارية وأمنية، ونقط عسكرية ثابتة ومتحركة، فضلاً عن معسكرات للتدريب، والدعم اللوجستي.

ومع التدرُّع التركي بأنَّ الهدف من هذا الوجود والانتشار العسكري في شمال العراق هو ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني، إلا أنَّ تركيا ساعية إلى تحقيق أهداف أخرى تتجاوز الهدف المعلن، سواءً على مستوى تأسيس وجود عسكري دائم في محيط سنجار، أم على مستوى ربط الحدود العراقية بالسورية في إطار ما يعرف بالمنطقة الآمنة التي تطمح لتحقيقها في شمال العراق وسوريا.

توضِّح الخارطة في أدناه مناطق انتشار القواعد التركية المذكورة



**Source:** Erman Çete, why does Turkey have 38 illegal bases in north-ern Iraq? The Cradle, Jan 28 2022. <https://bit.ly/3byxYuf>

العمليات العسكرية التركية: يُشير التوسُّع الكبير بالعمليات العسكرية التركية في شمال العراق إلى أنَّ تركيا طامحة لخلق بيئة أمنية جديدة بعيدة عن تأثيرات اللاعبين الآخرين فيها، والحديث هنا عن لاعبين محليين هم «حزب العمال الكردستاني» وإقليم «إيران»، شكَّلا مقيدات حقيقية في وجه طموح تركيا في الوصول إلى نظام إقليمي جديد يشكِّل القاعدة الرئيسة له، ما يجعل مدة استمرار هذه العمليات مرتبط بطبيعة الأهداف التي ستحققها.

تأتي الاستحقاقات الجيوسياسية التي تسعى لتحقيقها تركيا في سوريا في سياق العمليات العسكرية التركية شمال العراق، وهو توجهٌ يجد صداها في حالة الفراغ الجيوستراتيجي الذي تعاني منه دول المنطقة، ممّا دفع عديد من القوى الإقليمية لإعادة هيكلة التوازنات الإستراتيجية في الإطار الذي يخدم طموحاتها السياسية، ولا تستثنى الحالة التركية من ذلك، إذ تنظر تركيا إلى الشريط الحدودي الرابط بينها وبين العراق وسوريا، أي: مناطق تتركز الأكراد وانتشارها من أبرز مهددات الأمن القومي التركي، ومن ثمّ لا بدّ من خلق حالة جغرافية جديدة تخدم الدور الإقليمي التركي، بعيداً عن التركيز على ملفات أمنية داخلية تعرقل من هذا الدور، وهو ما يجد تأكيده في استمرار العمليات العسكرية التركية ضد مواقع حزب العمال وحلفائهم في شمال العراق وسوريا.

إنّ الهدف الإستراتيجي الذي تطمح تركيا لتحقيقه في سنجار، هو خلق منطقة آمنة بعمق (50) كلم داخل الأراضي العراقية، تبدأ من منطقة هافتانين الحدودية وحتى معسكر بعشيقه في سهل نينوى، الذي توجد فيه القوات التركية، وهو ما يجعلها متحكمة بعيداً من الممرات الإستراتيجية التي تربط هذه المنطقة الآمنة بمدن سنجار، وقنديل، والزاب، وأفشين، وباسيان، فضلاً عن ربط هذه المنطقة الآمنة بمنطقة هاكروك على الحدود الإيرانية في جنوب شرق تركيا، والهدف من ذلك كله السيطرة على الشريط الحدودي الشمالي الرابط بين العراق وسوريا، إذ ركّزت العمليات العسكرية التركية المتواصلة في شمال العراق، والتي كان آخرها عملية «قفل المخلب» في منتصف العام الجاري، على ضرب الخطوط الخلفية لحزب العمال الكردستاني في سنجار، ومحمور، وقطع الممر الجغرافي الممتد عبر الحدود العراقية السورية، باتجاه العمق السوري غرباً، والتركي شمالاً، ومع قيام حكومة السودان مؤخراً بزيادة عديدٍ من القوات العراقية المتمركزة على الحدود مع تركيا، إلا أنّ ذلك قد لا يشكّل حلاً فاعلاً لإيقاف هذه العمليات، إذ قامت تركيا في مطلع الشهر الجاري بفتح ممر بري بعمق (30) كلم داخل الأراضي العراقي يبدأ من الحدود التركية، كما طوّرت تركيا أساليب عديدة؛ لمواجهة حزب العمال الكردستاني في الداخل العراقي، ومن أبرزها العمليات الجوية التي تنفذها الطائرات التركية المسيرة، وهو ما يتطلب من حكومة السودان ليس فقط تأمين الحدود، وإنما بتفعيل القدرة على تأمين المجال الجوي، عبر تقوية منظومة الإنذار المبكر، والدفاع الجوي.



**ملف المياه:** شكّل ملف المياه أكثر الملفات حضوراً على صعيد العلاقات بين البلدين، وزاد من حضور هذا الملف، السلوك التركي بعد عام 2003، إذ زادت تركيا من عديد السدود المائية التي قامت ببنائها على مجرى نهر دجلة والفرات، والتي كان آخرها سد أليسو عام 2018، ممّا انعكس سلباً على نسبة الحصص المائية القادمة للعراق، إذ إنّه -ووفق آخر التقديرات المائية الصادرة هذا العام عن كميات المياه الواردة من نهر دجلة والفرات- يقارب (13 مليار متر مكعب) في السنة، وهو أقل بكثير من حاجة البلد التي تقدّر بـ(50) مليار متر مكعب سنوياً، ممّا أذى -بدوره- إلى تقليص المساحات المزروعة إلى ما يقارب (75%<sup>0ALMI</sup>) من الأراضي، واستخدام الخزين في البحيرات والخزانات المائية، وتسبّب في انخفاض مناسيبها في ظل استمرار الجفاف للسنة الثالثة<sup>2</sup>.

إنّ الذي فاقم من هذه المعضلة، ليس الإصرار التركي على عدم حل ملف المياه، وبقاؤها كورقة ضغط حيال العراق، بل لغياب الجهود الدبلوماسية العراقية في إجبار الجانب التركي الوصول لاتفاقية مائية تنظم حقوق كلا الطرفين وواجباتهما، إذ عادةً ما تحتج تركيا، في رفضها الوصول إلى أي اتفاقية مع العراق حول المياه، بأنّ العراق لم يقدّم أيّ دليل يثبت قدرته على إدارة موارده المائية، وتطوير طرائق الري، عادةً ذلك أنّه لا فائدة من إطلاق مياه ستنتهي بالمحصلة في الخليج دون الاستفادة منها، وفي ظل هذا الواقع؛ أصبح العراق اليوم واحداً من أكثر خمسة بلدان في العالم تأثراً بعواقب تغيّر المناخ وفق الأمم المتحدة، مع زيادة الجفاف، وانخفاض نسبة الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة والتصحر المتسارع، ومع المطالبات العراقية المستمرة بزيادة الحصص المائية، إلا أنّ الجانب التركي عادة ما يرهن هذه المطالب باستحقاقات سياسية في الداخل العراقي، وهو ما يؤثّر بدوره إلى حجم التحدي الكبير الذي ستواجهه حكومة السودان في هذا السياق.

**العلاقة بين أربيل وأنقرة:** ساهمت عديد من المتغيرات التي مرت بها العلاقات العراقية التركية بتشكيل ملامح العلاقة بين أنقرة وأربيل، تحديداً منذ فرض مناطق حظر الطيران في شمال العراق عام 1991، عقب الغزو العراقي للكويت، وخروج إقليم كردستان عن سيطرة الدولة العراقية في الفترة 1991-2003، فضلاً عن قيام ما يعرف حالياً بإقليم كردستان، في كل هذه المراحل حاولت تركيا أن تؤسّس علاقاتها مع أربيل بمعزل عن بغداد، وذلك نظراً إلى تعدّد الملفات التي تربطها بالإقليم، والتي يأتي في مقدمتها ملف وجود حزب العمال الكردستاني، وملف الطاقة.

2. متى يدافع العراق عن حقوقه المائية لدى تركيا وإيران؟، موقع إنديبندت عربي، في 13 نوفمبر 2022.

<https://bit.ly/3Up2reI>

إذ أدى نجاح تركيا في إنتاج سياسة خارجية مركبة بالعراق، واحدة حيال بغداد، وأخرى بُجَاه أربيل، إلى إضعاف قدرة الحكومات العراقية المتعاقبة على بلورة سياسة خارجية موحدة إزاء تركيا، ما عدا التوافق بين بغداد وأنقرة الذي حصل على إثر قيام إقليم كردستان بتنظيم استفتاء للاستقلال عن العراق في يوليو/ سبتمبر 2017، فإنَّه ما دون ذلك نجحت أربيل في تحقيق اختراقات عديدة على حساب العلاقات بين بغداد وأنقرة، خصوصاً في ملفات مواجهة تهديدات حزب العمال الكردستاني، وكذلك توقيع اتفاقات عديدة مع تركيا لتصدير النفط والغاز خارج سيطرة الحكومة الاتحادية في بغداد.

ومن ثمَّ سيُجعل هذا الواقع حكومة السوداني أمام تحدٍّ مهم في كيفية المواءمة بين الحاجات الوطنية للعراق، وبين الرغبات السياسية لإقليم كردستان بالانفكاك من مركزية الحكومة الاتحادية، إذ أدى عدم تمكُّن بغداد من السيطرة على المنافذ الحدودية مع تركيا إلى جانب استحواد الإقليم على التعاملات التجارية والاقتصادية مع تركيا إلى إضعاف الموقف السياسي لبغداد، كما سيُجعل خضوع العلاقة بين بغداد وأربيل للتوافقات السياسية الأجندة السياسية لحكومة السوداني تتأثر بموقع أربيل في إطار العلاقة مع تركيا، وهو ما يضيف بدوره مزيداً من الكوابح أمام السياسة الخارجية العراقية إزاء تركيا في المرحلة المقبلة.

**العلاقات التجارية والاقتصادية:** شكَّلتِ العلاقات التجارية والاقتصادية الجانب الأكثر هدوءاً على صعيد العلاقات العراقية التركية، وهو ما تفسِّره ارتفاع معدلات التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، إذ إنَّ العلاقات التجارية -في السنوات الأخيرة- قد تطورت بين العراق وتركيا تطوراً ملحوظاً، خصوصاً في مجال الاستيراد والتصدير، إذ يأتي العراق في المرتبة الرابعة عالمياً، والأول عربياً بين الدول الأكثر استيراداً للبضائع التركية في الأشهر السبعة الأولى من العام 2022، وفق البيانات الصادرة عن وزارة التجارة التركية، وفي المقابل، أوضحت الوزارة في تقريرها النصف سنوي أنَّ تركيا جاءت في المرتبة الثالثة عالمياً في قائمة الدول الأكثر استيراداً للمنتجات العراقية، وفق هيئة الإحصاء التركية، إذ بلغ إجمالي التبادل التجاري بين العراق وتركيا ما يقارب (21) مليار دولار للعام 2021، وتشير التوقعات إلى ارتفاع هذا الرقم ارتفاعاً لافتاً في السنوات القريبة المقبلة، وفي السياق نفسه، فقد أظهر تقرير وزارة التجارة التركية لشهر مارس/ آذار 2022 أنَّ حجم الصادرات التركية إلى العراق في الأشهر الثلاثة الأولى للعام 2022 تجاوز (3.11) مليار دولار،

في حين كان حجم الصادرات العراقية إلى تركيا (53) مليون دولار للمدّة نفسها<sup>3</sup>.

تشير الأرقام في أعلاه إلى حالة عدم التكافؤ في العلاقات التجارية بين البلدين، بل يمكن تعريفها بأنّها علاقات اقتصادية ذات اتجاه واحد، إذ أدّت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق - إلى جانب عدم الاستثمار الصحيح للموارد - إلى غياب الخطط الإستراتيجية الخاصة بإعادة بناء البنى التحتية الصناعية والزراعية في البلاد، ممّا أفرز بدوره اعتمادية كبيرة للعراق على الاستيراد الخارجي، وتحديدًا من تركيا، ومن ثمّ أضعف قدرة العراق على المناورة السياسية أمام تركيا، وهو ما يعرض تساؤلًا مهمًا حول مدى قدرة حكومة السودان على إعادة التوازن للعلاقات بين البلدين، خصوصاً في إطار الموازنة بين الملف الاقتصادي والملف الأمني اللذين يشهدان الحضور الأبرز في سياق العلاقات العراقية التركية في الآونة الأخيرة.

### النهج المتوقع لحكومة السودان

تعطي المراجعة السريعة لطبيعة السياسات التي مارستها الحكومات العراقية المتعاقبة إزاء تركيا بعد عام 2003 مؤشراً واضحاً بأنّها كانت سياسات مرحلية مبنية على أساس البرامج الحكومية لكل حكومة، ولم تكن قائمة على أساس خطط إستراتيجية بعيدة المدى، وهو واضح من الإجراءات التي قامت بها حكومتا نوري المالكي الأولى والثانية، وحكومة حيدر العبادي، وحكومة عادل عبدالمهدي، ومن ثمّ حكومة مصطفى الكاظمي، فيلّى جانب غياب التخطيط السياسي الخارجي الصحيح للتعامل مع القضايا العالقة مع تركيا. إذ أدّى الضعف الحكومي - بسبب الطبيعة الائتلافية للحكومات العراقية، والإشكاليات القائمة مع إقليم كردستان، وغياب الجهود الاستخبارية والأمنية العراقية على حدود الإقليم مع تركيا - إلى اندفاع تركيا لممارسة مزيد من الضغط على العراق، بمعالجة عديد من الملفات بعيداً عن مراعاة مبدأ السيادة العراقية.

تُشيرُ النظرة العامة على طبيعة البرنامج الوزاري لحكومة السودان إلى أنّها لن تختلف عن سابقتها من الحكومات، فهي بالنهاية حكومة ائتلافية مكونة من أحزاب عديدة، ولها علاقات جيدة مع دول الجوار العراقي، ومنها تركيا، كما أنّ التركيز الكبير لحكومة السودان على الملفات

3. العلاقات التجارية بين العراق وتركيا... ما مدى تقدمها؟، موقع أوراق، في 28 نوفمبر 2022.

<https://bit.ly/3Bd2zY5>

الداخلية، يعني بأن الإطار العام للعلاقات العراقية التركية لن يشهد ذلك التغيير الكبير، خصوصاً أن جزءاً كبيراً من هذه العلاقات مرتبط بإقليم كردستان، الذي طوّر مؤخراً عديداً من الممارسات البعيدة عن بغداد، وتحديدًا في ملف تصدير الغاز، وفسح المجال أمام الشركات التركية للتنقيب عن النفط والغاز في الإقليم.

إن طبيعة العقدة الجغرافية التي تشهدها العلاقات العراقية التركية، سيعقّد بدوره أيّ جهدٍ قد تبذله حكومة السوداني لإعادة تشكيل العلاقة مع تركيا، فضعف وجود القوات الأمنية العراقية على الحدود مع تركيا، إلى جانب عدم امتلاك العراق لمنظومات الدفاع الجوي والإنذار المبكر، وسيطرة حزب العمال الكردستاني وحلفائه معه على مساحات شاسعة من الشريط الحدودي بين العراق وتركيا، جعل البلدين يدخلان في أزمات متعددة؛ بسبب الخلاف المستمر على طبيعة وجود الحزب ونشاطه العابر للحدود، فمع ردود الأفعال الرسمية والشعبية التي أثارها الهجوم التركي على مصيف برخ السياحي في محافظة دهوك، إلّا أنّ الجانب التركي نفّذ في مرحلة ما بعد هذا الهجوم أكثر من (21) هجوم صاروخي، وعبر الطيران المسير داخل العراق، ممّا يشير إلى عمق الأزمة التي تواجهها حكومة السوداني في إمكانية إيقاف هذه الهجمات.

ويمكن القول - في هذا السياق - إنّ ثلاثية «الأمن، والمياه، والاقتصاد» ستشكل المحرك الرئيس للتوجّه الحكومي لحكومة السوداني إزاء تركيا، ومع أنّها ثلاثية سارت عليها أغلب الحكومات العراقية السابقة، إلّا أنّ المحك الحقيقي سيكون بقدرة حكومة السوداني على تحقيق فارق واضح بها، في ظل إصرار تركي على عدم الوصول لنهايات واضحة فيها، لأسباب تتعلق بدورها داخل العراق من جهة، وحسابات التوازن الإقليمي من جهة أخرى، ففي اجتماع لمجلس الوزراء العراقي عُقد في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أكّد السوداني أنّ ملف المياه محتاج لـ «موقف واضح» من قبل تركيا؛ لارتباط الأمر بالزراعة ومعيشة المواطن، مؤكداً أنّ الحصة المائية للعراق مكفولة بموجب القانون الدولي، وفيما يخص الملف الأمني أكّد السوداني أنّه لا بدّ من وقف «الاعتداء التركي» على أراضي العراق وحدوده، محذراً من اختبار حكومته في قضية الأمن.

تُشير مواءمة حكومة السوداني ما بين تسكين الملفات الداخلية كمدخل للانفتاح على القضايا الخارجية إلى أنّ السوداني سيعتمد على الحوار، خصوصاً أنّ هناك عدداً من الروابط التي تشجّع على ذلك، والتي يمكن أن تكون قاعده لإطلاق حوار مثمر بين بغداد وأنقرة، ومع أنّ

السوداني غير راغب في الدخول بقضايا خلافية مع أنقرة، وحتى مع دول الجوار، لكن لا يمكن استبعاد أن يضغط داعميه - كتل الإطار التنسيقي - عبر البرلمان، ليكون هناك موقف ضد الحكومة التركية، فيما يرتبط بملف المياه والأمن، خصوصاً أنهم سبق أن هددوا بالانتقام من الوجود العسكري والقصف التركي، لذا فهذا الأمر قد يكون ورقة ضغط على رئيس الوزراء، إذ يمكن تدويل هذا الملف، الذي سبق أن عرضه وزارة الخارجية العراقية<sup>4</sup>.

يمكن القول إن استمرار السياسات التركية الحالية -وتحديداً على مستوى الأمن والمياه- ستشكل اختباراً حقيقياً للسوداني، وقدرته على الدفاع عن سيادة بلاده، إذ تشكل السياسة الخارجية والأمن القومي تحدياً كبيراً ينبغي أن يبرع فيهما السوداني، بملاحظة أن أجندته المحلية التي تُركز على محاربة الفساد وإصلاح العلاقات بين أربيل وبغداد، مناسبة لتكون أساساً لبناء دولة أكثر قدرة على الدفاع عن نفسها. إذ إن حجم الفساد المستشري في الدولة وعمقه أسفر عن سلسلة من الولاءات غير الوطنية التي تجعل العراق عاجزاً أمام التهديدات التي تطل أمنه القومي، وفي غضون ذلك، يمكن للتنسيق الأمني الأفضل بين أربيل وبغداد، أن يؤدي إلى ضمان أمن البلاد وحدوده، ودحض أي مبررات إضافية تتسلح بها الدول المجاورة، ومنها تركيا، إذ إن تنظيم الداخل العراقي هو وحده الذي سيمكّن العراق من إقناع المجتمعين الإقليميين والدوليين؛ لدعمه في صون سيادته<sup>5</sup>.

## خاتمة واستنتاجات

سيرتبط حل الملفات العالقة بصورة مباشرة بطبيعة المشهد المقبل الذي سيؤطر العلاقات العراقية التركية في حقبة حكومة السودان، إذ تأتي المحاولات الحكومية لحل كل ما يعترى العلاقة مع تركيا من ملفات وقضايا عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية متعثرة للغاية؛ لوجود فواعل أخرى على الساحة العراقية، وأبرزها إيران وحزب العمال الكردستاني، وهي فواعل لها أهداف وغايات متميزة عن توجه حكومة السودان، إلى جانب الخلافات المستمرة بين بغداد وأربيل حول الطاقة، وانتشار الجيش، والعلاقة مع أنقرة، وهو ما سيعطل أي إجراءات دبلوماسية قد يتجه لها السوداني مستقبلاً.

4. محمد أبو سبحة، هل تقول القيادة السياسية الجديدة في العراق لتركيا "كفى"؟، الزمان العراقية، في 1 نوفمبر 2022.

<https://bit.ly/3Fh7c4v>

5. Bilal Wahab, Saving Iraqi Sovereignty: Iran, Turkey and a Fractured Homeland, The Washington Institute, 27 2022. <https://bit.ly/3hmfyzI>.

ومع أنّ الجانب العراقي يملك أوراقاً بإمكانه أن يناور بها الجانب التركي؛ لإجباره على التراجع في ملف الحصص المائية، والعمليات العسكرية، وأهمها العلاقات التجارية والاقتصادية، وقرار محكمة تجارية تابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس، والتي قضت بدفع تركيا غرامة قدرها (24) مليار دولار في قضية تحكيم رفعها العراق بشأن دور أنقرة في مساعدة حكومة إقليم كردستان على تصدير نفطها بصورة مستقلة عن بغداد إيّان فترة حكومة نوري المالكي الثانية، إلى جانب القرار الذي أصدرته المحكمة الاتحادية العراقية في فبراير 2022 والخاص ببطلان قانون نفط الإقليم وغازه، إلا أنّ العراق -على ما يبدو- ليس بوارد تفعيل هذه الأوراق أيضاً؛ بسبب الانقسام الداخلي، والخشبة من رد فعل تركي أكثر تشدداً، قد لا تكون حكومة السوداني مهينة للتعامل معه.

إجمالاً؛ تبدو إمكانية تراجع تركيا سياسياً وعسكرياً غير معروضة في الوقت الحاضر، فحالة عدم الاستقرار السياسي في العراق، إلى جانب علاقاتها مع عديد من التيارات السياسية العراقية، ستجعلها قادرة على تجاوز أي أزمة تندلع مستقبلاً مع العراق، كما تجاوزتها في مرات سابقة؛ لأنّ التحديات التي تواجهها السوداني اليوم، قد تجعل صانع القرار يُعيد حساباته جيداً في أي خطوة يستهدف بها تركيا في المرحلة المقبلة.